



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة

يتناول التقرير انتهاكات حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة خلال الربع الثالث من العام الحالي 2013، ويعتمد على الآلية الدولية للرصد والإبلاغ، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1612.

(2013/7/1 إلى 2013/9/30)

2013/10/1

المحتويات

3	مقدمة:
4	توطئة:
8	القتل والتشويه (الإصابة) بحق الأطفال:
8	احتجاز واعتقال الأطفال:
10	خلاصة احصائية:
13	الخاتمة

مقدمة

تعتبر شريحة الأطفال الأكثر تأثراً واستهدافاً في أوقات النزاع المسلح نظراً لحاجتهم الماسة للاعتماد على الغير لتلبية حاجاتهم الذاتية، وعدم استطاعتهم اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة للحفاظ على حياتهم ومصالحهم بأنفسهم، لذلك لا تقتصر الانتهاكات الموجهة لحقوق الأطفال على الانتهاكات المباشرة مثل القتل والإصابة، بل إن استهداف الوالدين والمنزل والمدرسة والمستشفى، يؤثر بشكل مباشر على حياة هؤلاء الأطفال ويشكل مساساً جدياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للأطفال.

وترتبط عمليات استهداف الأطفال بشكل واسع بوجود نزاع مسلح، بغض النظر عن طبيعة هذا النزاع، وما ينتج عنه من تكوين جماعات مسلحة وتجهيزات عسكرية قد تلعب دوراً في توسيع دائرة الخطر حول الأطفال، سواء بتجنيدهم أو استهدافهم أو استغلالهم كما سوف نرى لاحقاً خلال هذا التقرير. وليس ببعيد ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالأخص في قطاع غزة، فقد مست قوات الاحتلال وبشكل جوهري بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة ولا سيما الأطفال والنساء وقد تنوعت تلك الانتهاكات من قتل وإصابة إلى تدمير المنازل وتهجير أصحابها واستهداف المستشفيات والمدارس ومنع وصول المساعدات الإنسانية من خلال حصار خانق طال مختلف أوجه الحياة في القطاع.

يأتي هذا التقرير والذي يتناول أهم الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال في أوقات النزاع المسلح ضمن دور مركز الميزان لحقوق الإنسان كأحد الأطراف غير الرسمية الموثقة للانتهاكات والمشاركة في عمليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، حيث يغطي التقرير الربع الثالث من العام 2013، ويبدأ التقرير باستعراض الإطار التاريخي والتسلسل الزمني للوصول إلى القرار 1612 الصادر عن الأمم المتحدة والخاص بحماية الأطفال في أوقات النزاع المسلح، والآلية التي ترفع بها التقارير من الجهات المشاركة في متابعة الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال والسياق الواجب التعامل به، بالإضافة إلى التعريفات الخاصة بالطفل.

من ثم يستعرض التقرير مجمل الانتهاكات الموجهة لحقوق الأطفال خلال الربع الثالث من العام 2013 في قطاع غزة. وإذ يعرض التقرير الانتهاكات التسعة الموجهة ضد الأطفال المتعارف عليها وقت النزاع المسلح وبالأخص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه يتناول ما يقع منها على الأرض وليس بالضرورة أن تقع كل الانتهاكات.

ويستخدم التقرير تفسير كل انتهاك من انتهاكات القرار 1612 استناداً إلى مجموعة المبادئ التوجيهية التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وقد تم تعديل بعض البيانات الواردة في التقرير وأضيف عدد من ضحايا أحداث داخلية مرتبطة بحالة النزاع المسلح وفقاً للمفهوم الموسع لقرار مجلس الأمن 1612.

ويينتهي التقرير بخاتمة استدلالية تعبر عن مدى التزام قوات الاحتلال والجماعات المسلحة وما انبثق عن دائرة النزاع من ظروف إنسانية وأوضاع معيشية بالقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الأطفال وقت النزاع المسلح.

توطئة

شكلت الحروب والنزاعات المسلحة في العقود الأخيرة من الألفية الثانية وخاصة عقد الثمانينيات الذروة في انتهاك حقوق الأطفال خاصة تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة، إضافة لباقي الانتهاكات لاسيما تجارة الأطفال والاعتداءات الجنسية، على الرغم من أن الأمم المتحدة قد أعلنت وفي مناسبات ومواثيق دولية متعددة أن لطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، فقد ورد ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإزاء تلك الانتهاكات الخطيرة التي تواجه الأطفال الذين يمثلون مستقبل البشرية، تداعت الأمم المتحدة لوضع اتفاقية خاصة بحقوق الطفل اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة في عام 1989 وأصبحت نافذة في 2 أيلول/سبتمبر 1990 .

وتمثل الاتفاقية مجموعه من المعايير والالتزامات غير قابلة للتفاوض، تمت الموافقة عليها عالمياً، وتوفر الحماية و الدعم لحقوق الأطفال. وبعتماده لهذه الاتفاقية، أقر المجتمع الدولي بحاجة الأشخاص ممن هم دون الثامنة عشر من العمر إلى رعاية خاصة وحماية لا يحتاجها الكبار. ولدعم القضاء لدرء سوء المعاملة والاستغلال المنتشرين بصورة متزايدة في أنحاء العالم .

هذا وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في عام 1993 يوصي بأن يعين الأمين العام خبيراً مستقلاً لدراسة تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال، وذلك إثر توصية قدمتها لجنة حقوق الطفل. وهو ما تم بالفعل حيث كلف الأمين العام للأمم المتحدة السيدة غراسا ماشيل بإعداد تقرير بالخصوص.

وقد دعت دراسة غراسا ماشيل في عام 1996- حول أثر النزاعات المسلحة على الأطفال - إلى ضرورة بناء نظام للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، وإلى ضرورة مشاركة مجلس الأمن الدولي في هذا المضمار .

وفي عام 1997 تم تعيين أول ممثل للأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاعات المسلحة، كما اعتمدت الجمعية العامة في عام 2000 البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية والمتعلقين بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والمشاركة في الصراع المسلح. حيث يحدد البروتوكول الاختياري الخاص بعدم مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة سن الثامنة عشر كحد أدنى للتجنيد الإجباري. ويطالب الدول ببذل أقصى طاقاتها لحظر من هم دون الثامنة عشر من الاشتراك اشتراكاً مباشراً في النشاطات العدائية. فيما يشدد البروتوكول الاختياري المتعلق بالإنتاج في الأطفال، وبعاء الأطفال واستخدام الأطفال في المواد والعروض الإباحية؛ على ضرورة تجريم هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل ويركز على أهمية زيادة الوعي العام والتعاون الدولي في الجهود الرامية لمكافحة تلك الانتهاكات.

ويوفر البروتوكولان الاختياريان الملحقان باتفاقية حقوق الطفل شرحاً مفصلاً للنصوص ويزيدان من حجم الالتزامات على نحو أوسع مما جاء في الاتفاقية الأصلية، كما أنهما استخدمتا لزيادة التدابير المعنية بحقوق الإنسان.

وقد أدرج الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي لعام 2001 بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة قائمة بأطراف المنازعات الذين يجندون الأطفال أو يستخدمونهم، كما عرض في تقريره لعام 2003 قائمة بالانتهاكات البالغة لحقوق الطفل أثناء المنازعات والمتمثلة في الآتي:

- القتل والتشويه بحق الأطفال؛
 - تجنيد الأطفال أو استخدامهم في القتال؛
 - الاعتداءات على المدارس والمستشفيات؛
 - الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجسدي الجسيم بحق الأطفال؛
 - الاختطاف؛
 - الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية للأطفال.
- وأضاف الفريق الفلسطيني ثلاثة انتهاكات للقائمة الأولية هي:
- الاعتقال
 - التعذيب
 - والتهجير القسري (هدم المنازل).

وفي عام 2005 صدر القرار رقم 1612 عن مجلس الأمن الدولي، والذي وضع إطاراً إلزامياً لآلية الرصد والإبلاغ في البلدان التي يسودها نمط راسخ في تجنيد الأطفال، ومتضمناً للانتهاكات الستة سالف الذكر، وحدد ذلك الإطار دور الآلية في " جمع وتقديم معلومات موضوعية ودقيقة وموثوقة في الوقت المناسب عن عمليات تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال في انتهاك لأحكام القانون الدولي المعمول بها، وعن سائر الانتهاكات وأعمال الإيذاء التي ترتكب في حق الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة "

وقد طلب من كل فرق الأمم المتحدة القطرية في البلدان المدرجة في قائمة الأمين العام لأن تؤسس آلية للرصد والإبلاغ بخصوص القرار 1612 وفريق عمل على مستوى القطر، وخطة عمل لدعم الأطفال المتضررين .

كما دعا قرار مجلس الأمن المذكور إلى ضمان الرصد المنتظم، علماً بأن إتباع آلية الرصد والإبلاغ لا تهدف بالأساس إلى الملاحقة الجنائية بصورة مباشرة أو المشاركة بالإجراءات الجنائية الوطنية أو الدولية، مع أنه بالإمكان تحويل قضايا الانتهاكات إلى منظمات تساند الضحايا في رفع دعاوى قضائية.

وقد وسع مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 1882 لسنة 2009 من معايير اختيار البلدان أو الأطراف الملزمة بالإبلاغ عن هذه الانتهاكات بحيث تشمل القتل، التشويه، الاغتصاب والاعتداءات الجنسية.

وفي عام 2010 تواجدت فرق عمل تطبيقاً للقرار 1612 في 14 بلد تقوم برفع تقاريرها مرة كل شهرين لمجلس الأمن.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة أنشأت آلية لمراقبة انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها بحسب قرار مجلس الأمن رقم 1612 حول الأطفال في النزاعات المسلحة وبدعم من اليونيسيف. حيث تقوم مجموعة عمل غير رسمية ومنذ عام (2007) برفع تقارير طوعية عن الخروقات الستة بحق الأطفال.

أنشأ مجلس الأمن، بموجب القرار 1612 آلية لرصد أخطر الانتهاكات التي تُرتكب ضد الأطفال في حالات الصراع والإبلاغ عنها. وهذه الآلية التي يشار إليها باسم آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار 1612 تبلغ عن ستة انتهاكات جسيمة (قتل الأطفال أو تشويههم، تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، مهاجمة المدارس أو المستشفيات، الاغتصاب وغيره من الانتهاكات الجنسية الخطيرة، اختطاف الأطفال، قطع سبيل المساعدات الإنسانية عن الأطفال). بالإضافة إلى ثلاثة انتهاكات أضافها الفريق العامل في الأراضي الفلسطينية وهي (احتجاز واعتقال الأطفال، التعذيب والمعاملة السيئة، التهجير القسري)

تشكل تقارير آلية الرصد والإبلاغ الأساس لعمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح ويمكن أن تسفر في نهاية الأمر عن فرض جزاءات معينة، أو محاوراة الجماعات المسلحة التي يُبلغ عن ارتكابها انتهاكات ضد الأطفال لوضع خطة عمل بشأن كيفية وضع حد لهذه الانتهاكات بصورة منهجية.

المادة الرابعة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة

1. لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة في أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية.
 2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات.
 3. لا يؤثر تطبيق هذه المادة بموجب هذا البروتوكول على المركز القانوني لأي طرف في أي نزاع مسلح.
- المادة 3.3 تقوم الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية دون سن الثامنة عشرة بالتمسك بالضمانات لكفالة ما يلي كحد أدنى:
- (أ) أن يكون هذا التجنيد تطوعاً حقيقياً؛
 - (ب) أن يتم هذا التجنيد الطوعي بموافقة مستنيرة من الآباء أو الأوصياء القانونيين للأشخاص؛
 - (ج) أن يحصل هؤلاء الأشخاص على المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تتطوي عليها هذه الخدمة العسكرية؛
 - (د) أن يقدم هؤلاء الأشخاص دليلاً موثقاً به عن سنهم قبل قبولهم في الخدمة العسكرية الوطنية.

الانتهاكات التي يتم الإبلاغ عنها بموجب القرار 1612

السياق: يجب أن تكون الأحداث قد وقعت في سياق نزاع مسلح ومرتبطة به.
الضحية: طفل أو أطفال، أي الأشخاص ممن هم دون 18 عام.
مرتكب الانتهاك: أفراد في قوات مسلحة تابعة لدولة أو مجموعة مسلحة غير تابعة للدولة.

القوات المسلحة: تشير إلى القوات المسلحة التابعة للدولة.
المجموعات المسلحة: تشير إلى المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة وذلك وفقاً لتعريفها في المادة الرابعة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
ملاحظة: بالرغم من أن الممارسات الدولية تظهر بأن المدنيين يمكن أن يكونوا مسؤولين عن جرائم حرب إلا أن آلية الرصد والإبلاغ لم تركز على نشاطات المدنيين.

❖ القتل والتشويه (الإصابة) بحق الأطفال:

شهد الربع الثالث من العام الحالي 2013، استمراراً في وتيرة استهداف الأطفال بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة الصراع القائم مع قوات الاحتلال، فقد سجلت هذه الفترة سقوط (4) أطفال مصابين نتيجة تعرضهم لأحداث مرتبطة بشكل أو بآخر بالصراع مع قوات الاحتلال من خلال الاستهداف المباشر والاعتقال والأجسام المتفجرة والحرائق الناتجة عن الحصار الذي تفرضه تلك القوات على القطاع ويتأثر منه الأطفال بشكل رئيسي.

ويورد التقرير أهم الأحداث التي أدت إلى مقتل الأطفال وإصابتهم في قطاع غزة والتي كانت على النحو التالي:

- أصيب الطفل محمد عبد الكريم عبد العزيز الطرشاوي البالغ من العمر (17 عاماً)، بشظايا جسم متفجر وذلك عند حوالي الساعة 15:00 من يوم الثلاثاء الموافق 27/8/2013، حيث نقل إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح بواسطة سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، قبل أن يحول إلى مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة، وقد أصيب الطرشاوي بينما كان في أحد الحقول الزراعية التي تبعد حوالي (60 متر) عن منزله الكائن شمال شرق مخيم النصيرات، حيث كان يعيثر في جسم متفجر، ووفقاً لأقوال والد الطفل فبينما كان نجله محمد يعيثر في جسم مشبوه انفجر ما تسبب في بتر أصابع أطرافه العلوية وشظايا في الجسم، وذكرت المباحث التابعة للشرطة أن الجسم الذي انفجر لم تعرف طبيعته حتى اللحظة.
- أصيب الطفل يوسف شادي يوسف درويش البالغ من العمر (3 سنوات)، بعيار ناري في الرأس بينما كان يلهو في فناء منزله والواقع في منطقة بيارة أبو سليم- في مخيم النصيرات، عند حوالي الساعة 22:45 من يوم الجمعة الموافق 12/7/2013، وقام والد الطفل على الفور بنقله بواسطة سيارة مدنية إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، وقام الأطباء بفحصه والتقاط صور الأشعة التي أثبتت أن سبب الإصابة هو عيار ناري، ونظراً لخطورة حالته حول الطفل إلى مستشفى دار الشفاء بغزة، ولم تتمكن الأطقم الطبية من إنقاذ حياته وأعلن عن وفاته عند حوالي الساعة 1:15 فجر السبت الموافق 13/7/2013، وعرضت جثة الطفل على الطبيب الشرعي الذي أكد سبب الوفاة (عيار ناري مدخل من أعلى الرأس واستقرت في المخ).

ووفقاً لإفادة مشفوعة بالقسم أدلى بها والد الضحية للمركز جاء فيها:

"عند حوالي الساعة 22:45 من يوم الجمعة الموافق 12/7/2013، بينما كنت جالساً في فناء المنزل برفقة والدتي خضرة (62 عاماً)، وكان نجلي يوسف يلعب أمامي مع ثلاثة أطفال آخرين هم أولاد أختي، فجأة صرخ ابني يوسف (بابا- بابا) ومن ثم سقط على الأرض، عندها ذهبت إليه مسرعاً وعندما تفحصته شاهدت الدماء تسيل من رأسه، وعلى الفور حملته وقمت بنقله إلى مستشفى شهداء الأقصى، وهناك حولوه إلى مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة،

وعندما وصلنا هناك أعلن عن وفاته"، ووفقاً لأقوال الشرطة بالنصيرات أكدت لباحث المركز أن وفاة الطفل جاءت بسبب عيار ناري طائش، و قامت بفتح تحقيق بالحادث، ويرجح أنه عيار ناري من مسدس.

• فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 18:40 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 20/8/2013، تجاه عدد من الأطفال الذين تواجدوا قرب الحدود شمال مقبرة الشهداء الإسلامية شرقي جباليا بمحافظة شمال غزة، ما تسبب في إصابة الطفلين: **لؤي طلعت يوسف المبجوح (16 عاماً)** بعيار ناري في الفخذ الأيمن وشظايا أعيرة في القدم اليسرى وفروة الرأس، و**حسن سهيل حسن أبو عيطة (14 عاماً)**، بعيار ناري في الفخذ الأيسر، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحهما بالمتوسطة. وأفاد الجريح.

ووفقاً لإفادة مشفوعة بالقسم أدلى بها الضحية لؤي للمركز جاء فيها:

"ذهبت وستة من أصدقائي للتنزه في الأراضي الزراعية شرق جباليا، ووصلنا لمسافة تقدر بـ300 متراً من حدود الفصل الشرقية، على تلة أبو الكاس الكائنة شمال المقبرة شرق جباليا، وعند حوالي الساعة 18:40 من مساء اليوم نفسه الثلاثاء 20/8/2013، ووسط هدوء عام في المنطقة، فجأة سمعت صوت أعيرة نارية بدت كأنها أطلقت تجاهنا، وسمعت صوت ينادي علي بالعربية الركيكة: وقف.. وقف، فهربت أنا وأصدقائي إلى جهة الغرب مبتعداً عن المكان، وعلى بعد أمتار انبطح أرضاً بسبب تواصل إطلاق النار، وبعد أن توقف الإطلاق نهضت، فسمع صوت المنادي مرة ثانية يقول لي: تعال هون.. وقف، فنظرت إلى مصدر الصوت فشاهدت خمسة جنود اسرائيليين يتوقفون داخل حدود الفصل الشرقية وينادوني، فركضت بسرعة مبتعداً عن المكان، وسمعت أثناء هروبي صوت إطلاق نار، وشعرت أنني أصبت في كلتا ساقي بيد أنني واصلت الابتعاد عن المنطقة كذلك أصدقائي.. وبعد ذلك توقفت ومعني صديقي حسن سهيل أبو عيطة، ووقعنا أرضاً، ولم نستطيع إكمال الركض، حيث شاهدت الدماء تنزف من فحذي الأيمن ومن قدمي اليسرى كذلك من خلف رأسي، كذلك صديقي أصيب في فحذه، وبعد وصول بقية أصدقائنا اتصلوا بالإسعاف الذي وصل المكان بعد دقائق ونقلنا إلى مستشفى كمال عدوان شمال القطاع لتلقي العلاج".

❖ احتجاز واعتقال الأطفال

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاعتقال التعسفي سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين وعمال جمع الحصى والأطفال الذين يقتربون من سياج الفصل بهدف العمل أو حتى التنزه واستكشاف المناطق، وتواصلت قوات الاحتلال اعتقال الأطفال واحتجازهم بما يتعارض مع أبسط معايير حقوق الإنسان، حيث اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير (3) أطفال في قطاع غزة في تصاعد ملحوظ في وتيرة استهداف الأطفال بالاعتقال في القطاع.

ويورد التقرير أهم الأحداث التي اعتقلت فيها قوات الاحتلال الأطفال في قطاع غزة والتي كانت على النحو التالي:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل شمال شرق مخيم البريج أربعة فلسطينيين اجتازوا حدود الفصل وذلك عند حوالي الساعة 17:30 من يوم الاثنين الموافق 9/9/2013 واقتادتهم إلى داخل حدود الفصل حيث اخضعوا للتحقيق، وهم بهاء أحمد شحدة الخالدي (18 عاماً)، محمد أحمد سليم النباهين (18 عاماً)، محمد نبيل أحمد صافي (21 عاماً)، باسم جمال محمد الدرة (17 عاماً)، وجميعهم من سكان مخيم البريج. وقد استمر احتجازهم حتى ساعة متأخرة من الليل. بعدها تم الإفراج عنهم بالقرب من معبر بيت حانون 'إيرز'.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عند حوالي الساعة 11:00 صباح الثلاثاء الموافق 17/9/2013، ثلاثة فلسطينيين من سكان مخيم المغازي عندما اجتازوا حدود الفصل من المنطقة الواقعة شرق مدينة دير البلح وسط القطاع، وهم: ناجي سالم ابراهيم أبو شملة البالغ من العمر (19 عاماً) من سكان قرية الزوايدة، حسين إياد حسين قطوش البالغ من العمر (17 عاماً)، وهو طالب في مدرسة المنفلوطي، حمزة عزام أحمد أبو كريم البالغ من العمر (17 عاماً)، وكلاهما من سكان مخيم المغازي، وعند حوالي الساعة 14:00 من يوم الجمعة الموافق 20/9/2013، أطلق سراح قطوش وأبو كريم، ووفقاً لإفادة أحدهم فقد أكد أنهم اعتقلوا عندما اجتازوا حدود الفصل حيث اقتادتهم قوات الاحتلال مقيدين الأيدي ومعضوبي العينين لأحد المواقع العسكرية وأخضعوا للتحقيق، ومن ثم عرضوا على المحكمة واحتجزوا في (مجمع سجون إيشل)، قبل أن يطلق سراحهم.

ووفقاً لإفادة مشفوعة بالقسم أدلى بها الضحية حمزة أبو كريم للمركز جاء فيها :

"أنا حمزة عزام أحمد أبو كريم، أبلغ من العمر (17 عاماً)، من سكان مخيم المغازي، أسرتي مكونة من (8 أفراد منهم 3 أطفال)، شقيقي ايوب (24 عاماً) معتقل لدى قوات الاحتلال منذ اربع سنوات، وأنا عاطل عن العمل، قررت أنا وأحد أصدقائي وهو حسين قطوش البالغ من العمر (17 عاماً)، اجتياز حدود الفصل الواقعة شرقاً، وعند حوالي الساعة 11:00 صباح يوم الثلاثاء الموافق 2013/17/9، توجهت انا وقطوش ورافقنا أحد المعارف وهو ناجي سالم ابو شملة (19 عاماً)، وتوجهنا للمنطقة الشرقية الواقعة شرق دير البلح، واقتربنا من حدود الفصل حيث شاهدت سيار ارتفاعة حوالي (مترين ونصف)، وقفزنا من فوقه ودخلنا نحن الثلاثة لداخل الأراضي الاسرائيلية، وتحركنا شرقاً حوالي (30 متر)، فوجدنا بسيارة جيب عسكرية قادمة من ناحية الشمال وسمعت عبر مكبرات الصوت نداء يأمرنا بالتوقف، توقفت، وتوقفت سيارة الجيب على بعد (10 أمتار)، وترجل عدد من الجنود وشاهدت سيارة جيب اخرى تتضمن للقوة حيث ترجل منها أيضاً عدد من الجنود ويقدر عددهم بحوالي (10 جنود)، صوبوا اسلحتهم نحونا وأحاطوا بنا من جميع الجهات، وأمرني أحدهم بخلع ملابسني ففعلت كما فعل رفاقي بالمثل، وأمرني بخلع ملابسني الداخلية حيث اصبحت بدون ملابس، ثم أمرني بارتداء الملابس مرة أخرى، وأقترت مني أحدهم ووضع على عيني عصابة وقيد يدي من الخلف، واقتادني لسيارة الجيب وقد كانت العصابة التي على عيني مرتخية، استطعت المشاهدة من طرفها العلوي، اركبني في سيارة الجيب، وأركبوا في نفس الجيب رفاقي ناجي، وتحرك بنا الجيب عائداً لناحية الشمال، وكان الجنود يتلفظوا بألفاظ نابية ويركلوني بأرجلهم، ومن ثم وصلنا لموقع عسكري، وأنزلوني وأدخلوني في غرفة متحركة (كرفان)، وأمروني بالجلوس على ركبتني في زاوية الغرفة وبالمثل رفاقي أجلسوهم كل واحد في زاوية، وسمعت الجنود يوجهون لنا السباب والشتم (يا ابن الزنا- يا ابن الشرموطة)، ثم حضر أحد الجنود وكان بيده جهاز هاتف خلوي، ووضعه أمام فمي وسمعت صوت شخص يتحدث عبر الميكروفون (السبيكر)، وقال: أنا ياسين رئيس جهاز المخابرات، وسألني عن بيناتي، (الاسم- العمر- اسماء اشقائي- مكان السكن)، ثم قال أنا سوف أحضر لك الان، ومكثنا مدة تقدر ب(5 ساعات)، ثم نقلنا الجنود الى غرفة أخرى، كان بداخلها عناصر رفعوا القيود عن يدي و فكوا العصابة عن عيني فعرفتهم انهم من الشرطة حيث يرتدون الزي الازرق، قام أحدهم بقياس الضغط لي- وقياس درجة الحرارة، ثم أدخلنا في غرفة، ثم أدخلوني لغرفة بداخلها خمس أشخاص يجلسون على طاولة موجود عليها جهاز حاسوب (لاب توب)، و شاهدت بالقرب منهم في الغرفة بندقية طويلة فوهتها كبيرة تشبه (ضارب هاون)، وقام أحدهم بعرض صورة والدي ووالدتي وقال لي من هؤلاء؟ أخبرته انهم أمي وأبي، ثم سألني عن بيناتي الشخصية، وأخبرته، ثم عرض خريطة جوية لمخيم المغازي وقال لي أين منزلك؟ وأشرت له على مكان منزلي، وسألني ماذا يعمل والدك، وسألني عن تنظيمي أخبرته أنه لا يوجد لي تنظيم، فقال لماذا انت دخلت حدود الفصل، أخبرته أنني اريد العمل في اسرائيل، وهددني بالسجن في حالة لم أخبره بالصدق، وقال لي حرفياً: أنا سوف اضعك عند شقيقك أيوب اذا لم تقل الصدق، وسألني عن الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، وسألني عن الوضع الاجتماعي وعلاقة الناس فيما بينها؟ وخلال ذلك قال لي أحدهم: أنت لك على الأولاد ولا البنات؟ قلت له أنا ليس مثلك. واستمر التحقيق معي مدة (ساعة ونصف)، ثم قام أحد الجنود وقيد يدي ووضع عصابة على عيني، ووضعني في غرفة مجاورة، انتظرت بداخلها حتى الساعة 9:00 مساء نفس اليوم، ثم نقلوني إلى موقع آخر وهناك التقطوا لي صور وأخذو بصماتي، واحتجزت في الموقع

وفي اليوم التالي عرضت على المحكمة، والقاضي مدد اعتقاله حتى يوم الجمعة المقبل، ثم ارجعوني الى مكان كانت توجد عليه يافطة كبيرة مرسوم عليها عبارة (مجمع سجون ايشل)، احتجزت داخل غرفة كان بها شاب من عائلة أبو لبدة من مخيم المغازي ايضاً اعتقلته قوات الاحتلال عندما حاول التسلل عبر حدود الفصل شرق البريج منذ اسبوع، وصباح يوم الجمعة الموافق 20/9/2013، عرضت على المحكمة وقرر القاضي الإفراج عني في نفس اليوم، ونقلتني قوة عسكرية الى معبر بيت حانون (إيرز)، وأطلق سراحي.

• خلاصة احصائية:

تستمر قوات الاحتلال في انتهاكاتها للفلسطينيين في قطاع غزة وعلى الخصوص فئة الأطفال التي خصصت لها الأمم المتحدة عناية خاصة برزت من خلال اتفاقيات أبرمت حول الطفل وصولاً إلى القرار 16-12 القاضي بحماية الأطفال في أوقات النزاع المسلح، واتباع آلية الإبلاغ عن تلك الانتهاكات ومعاينة مقترفيها، فمازال الأطفال الأكثر معاناة وتعرضاً لآثار الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، فمنهم من تعرض للإصابة أو فقد أحد والديه، ومنهم من دمر منزله أو أجبر على الانتقال من مكان سكنه بحثاً عن الأمن والاستقرار ومنهم من اعتقل وعذب، دون أي مراعاة لخصوصية هذه الفئة الضعيفة والتي لا تتمتع بالحد الأدنى من حرية الاختيار، مع وجود بعض الانتهاكات الداخلية، وما نشأ من بعض المشكلات والأزمات والتي لها علاقة بالصراع وأثرت على الأطفال مثل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي والعمل في الأنفاق، إلا أن نتيجة هذه الانتهاكات تكاد لا تذكر مع حصيلة المتضررين نتيجة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال.

جدول يوضح عدد الضحايا من الأطفال خلال الربع الثالث من العام 2013

0	قتلى أطفال
4	مصابين أطفال
3	اعتقال
7	المجموع

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار انتهاكات حقوق الأطفال المرتبطة بالنزاع المسلح في قطاع غزة، حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير، استمرار حالات قتل وإصابة الأطفال، وحالات الاعتقال واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي الذي يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة ويؤثر بشكل كبير على الأطفال والنساء.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة ويرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع - ولم يزل - تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة. والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى